University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

بنغازي جامعة
كلية التربية المـــرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الواحد والعشرون – 20/ يونيو 2017

العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج 1951-1960م

د. كامل علي مسعود الويبة.

(عضو هيأة التدريس بقسم التاريخ كلية الآداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي – ليبيا)

العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج 1951-1960م

الملخص:

تعتبر دولتا السعودية وإيران من أكبر دول الخليج العربي وفضلا عن موقعهما المتميز ومساحتيهما وثرواتهما البترولية ودراسة العلاقة المتغيرة بينهما وفق المتغيرات السياسية لها أهمية خاصة في تاريخ المنطقة. وقد تبلورت العلاقات البينية بينهما وصلت إلى حد التبادل الدبلوماسي بدءا من عام 1951م مما جعل هذا العام منطلقا للبحث في دراسة العلاقات بينهما وصولا إلى عام 1960م الذي شهد ظهور منظمة أوبك الخاصة بالدول المنتجة للنفط وقد تخلل تلك الفترة حدث مهم في تاريخ المنطقة تمثل في ظهور (حلف بغداد) الذي أثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقة بين البلدين. وقد كان للنفط وظهوره في البلدين أثره التنافسي في بعض أطوار العلاقة البينية بينهما وقيام السعودية باستحداث نظام المناصفة مع الشركات المنتجة في النواحي الربحية وموقف إيران المعارض لهذا النمط وما تلا ذلك من قيام ما عرف بثورة مصدق الاصلاحية في إيران وتأميم النفط الإيراني وما تبع ذلك من تداعيات في المنطقة وخارجها جعلت الكثير من الدول الغربية ودول المنطقة تسعى حثيثا لإسقاط حكومة مصدق في إيران. وفي ثنايا البحث عرض للموقف السعودي من مطالبة إيران بضم البحرين للسيادة الايرانية وما نتج من ظهور حلف بغداد والصراع مع بريطانيا التي خلقت للسعودية مشكلة واحة البريمي ومدى تبعيتها للسيادة السعودية من عدمه. وفي طور لاحق اضطرت الدولتان للتقارب السياسي والتنسيق فيما يتعلق بمواجهة المد الشيوعي في منطقة الخليج.

Iranian-Saudi relations and conflict around the Gulf 1951-1960

Dr. Kamel Ali Massoud

Abstract

It considered two States, Saudi Arabia and Iran of the largest Arab Gulf states, as well as their position and outstanding areas and petroleum Wealths. And the study of the changing relationship between them according to political variables have special importance in the history of the region. And has crystallized inter-relations between them and to the extent of the diplomatic exchanges starting in 1951, making this year a springboard to look at the study of relations between them and up to the year 1960, which saw the emergence of OPEC, a private organization producing countries oil, and this period has included an important event in the history of the region represent a in appearance (Baghdad Pact), which impact directly on the nature of the relationship between the two countries. It was oil and appearance of the two countries impact competitive in some phases of the interrelationship between them and the Saudi introducing parity system with the producing companies in the areas of profitability and Iran's opposition to this pattern and the subsequent establishment of what is known as a revolution certified reformist in Iran and the nationalization of the Iranian oil and what ensued from the repercussions in the region and beyond have made a lot of western countries and countries in the region actively seeking to overthrow the Mossadaq government in Iran. And in the folds of research show the Saudi position on Iran's claim to annex Bahrain Iranian sovereignty and what resulted from the Baghdad Pact and the emergence of the conflict with Britain, which has created for Saudi Arabia and the Buraimi oasis and the extent of the problem of dependence on the sovereignty of Saudi Arabia or not. And at a later stage of the two countries have had political convergence and coordination in addressing the Communist tide in the Gulf region

- **المقدمة:**

تعتبر دراسة العلاقات بين الدول من الدراسات المهمة في مجال التاريخ الحديث والمعاصر، ولما كانت دول الخليج العربي من أهم مناطق العالم التي تتمتع بالموقع الاستراتيجي وبالمصادر البترولية الهائلة، مما أكسب الدول المطلة عليه أهمية فائقة في العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر.

وحيث أن المملكة العربية السعودية وإيران من أكبر دول الخليج لما تتمتعان به من مساحة وعدد سكان وإنتاج واحتياطي بترولي في العالم، فإن دراسة العلاقات بينهما تكتسب أهمية خاصة، ونظراً للتأثير القوي لهذه العلاقات على بقية دول الخليج البترولية، فقد كانت دراسة موضوع العلاقات السعودية الإيرانية مرتبطة بأثر هذه العلاقات على دول الخليج العربي الأخرى، كموضوع مترابط لهذه العلاقات والمقصود بدول الخليج هي الإمارات العربية الخليجية التي برزت كدول في القرن العشرين دون العراق.

وقد جاء اختيار 1951م كبداية للبحث لأنه العام الذي شهد إقامة العلاقات السعودية الإيرانية على أساس تبادل السفارات فيما بين الدولتين، ولأن ذلك العام شهد حدثاً هاماً في المنطقة تمثل في قيام ثورة مصدق في إيران، أما اختيار 1960م نهاية لفترة البحث فلأنه العام الذي شهد إنشاء منظمة الأوبك مروراً بموقف الدولتين من حلف بغداد سنة 1955م وموقف السعودية من محاولة إيران ضم البحرين سنة 1957م.

تقع المملكة العربية السعودية وإيران في الجنوب الغربي لقارة آسيا، ويفصل بينهما الخليج العربي ذو الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبها قديماً منذ أن كان طريقاً للتجارة بين الشرق والغرب، وحديثاً حين أصبح والدول المطلة عليه وكأنهم فوق بحيرة من البترول، مما جعل المنطقة وماتزال من أهم المناطق في العالم.

ويقع الخليج العربي الذي تصر إيران على تسميته بالخليج الفارسي والذي تربط سواحله بين السعودية وإيران بين خطي طول 48 ، 57 شرقاً ، وخطي عرض 24 ، 30 شمالاً يحده من ناحية الغرب شبه الجزيرة العربية ومن ناحية الشرق إيران ، ومن الشمال دولتا الكويت والعراق، ومن الجنوب مضيق هرمز الذي يفصل الخليج العربي عن خليج عُمان والمحيط الهندي، وتتمتع السعودية وإيران بأطول سواحل على شواطئ الخليج العربي حيث تقع السعودية على الساحل الغربي للخليج ، وتعتبر أكبر دول الخليج مساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية مما أكسبها مكانة هامة شكلت من خلالها حلقة اتصال بين الشرق والغرب ، فضلاً عن أن بها المدن المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

وتأتي إيران في المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد السعودية بين دول الخليج حيث تبلغ مساحتها أكثر من مليون ونصف كم^2، وظلت إيران تحمل اسم فارس حتي نهاية حكم الأسرة القاجارية التي بدأ حكمها للبلاد سنة 1749م، وفي 21 مارس 1935م أصدر رضا شاه بهلوي (1878-1944) أوامره بتغيير اسم الدولة من بلاد فارس إلي إيران، وكانت تسمية تطلق على الهضبة الواسعة التي تتوسط البلاد والتي سميت فيما بعد نسبة إلي إيران بن أشور بن سام بن نوح أول من ملكها.

قامت دولة إيران الحديثة لتقابل المملكة على الشاطئ الشرقي للخليج العربي، ومن الملاحظ أن قيام الدولتين كان مواكباً لبعضهما ليعلب الدور الأكبر في توجه سياسات دول الخليج الأخرى حيث أدت العلاقات السعودية الإيرانية أثرها على الدول الخليجية.

وتأتي أهمية البحث من أنه يتناول فترة هامة في تاريخ العرب المعاصر وعلاقتهم بإيران التي ما تزال تؤدي دوراً رئيساً في العلاقات الدولية خاصة مع دول الخليج العربي والسعودية، ولأنها فترة مليئة بالأحداث السياسية ظهر فيه النفط وقامت ثورة مصدق وحلف بغداد والأطماع الإيرانية قائمة في دول الخليج وفي البحرين خاصة التي ما تزال إيران تعتبرها إحدى محافظاتها التابعة لها.

- **بداية العلاقات السعودية الإيرانية:**

يمثل العام 1926م حدثاً هاماً للتاريخ السعودي والإيراني الحديث والمعاصر، ففي شهر يناير من هذا العام تمت مبايعة الملك عبدالعزيز آل سعود (1873-1953) ملكاً على الحجاز بجانب أنه سلطان نجد وملحقاتها، أيضاً شهد هذا العام في شهر أبريل حفل تتويج رضا شاه بهلوي (1878-1944) امبراطوراً على إيران ، وإذا كانت الدولتان قد تشابهتا في هذا الحدث من ذلك العام، فإن أول اتصال بينهما حدث في نفس العام حينما دعا الملك عبدالعزيز آل سعود إيران لحضور مؤتمر العالم الإسلامي[1] ولعل الهدف منه كان توحيد كلمة المسلمين والنظر في شؤونهم، وفي توفير وسائل الراحة والأمان في الديار الحجازية.

كما عقدت معاهدة صداقة واعتراف بين البلدين في 24 أغسطس سنة 1929م[2] والتي كانت من أهم نصوصها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين طبقاً لأحكام القانون الدولي، وتأكيد أواصر الصداقة، وتطبيق المزايا والحقوق التي يتمتع بها رعايا البلدان، وهي المعاهدة التي تم عرضها على مجلس الشوري الإيراني ووافق عليها[3] .

ولكن هذه العلاقات سرعان ما توترت نتيجة الصراع في الخليج العربي وخاصة في البحرين التي تعتبرها إيران محافظة تابعة لها ورفضت السعودية ذلك، توقفت العلاقات حتى سنة 1951م خاصة بعد ظهور النفط الذي عمل على زيادة الاهتمام العالمي بهذه الدول خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن البترول أدى دوراً كبيراً في الاستراتيجية العالمية في السنوات التالية، مما انعكس بدوره على علاقات المنطقة الخارجية بصفة عامة وعلى العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها على دول الخليج بصفة خاصة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م دخلت منطقة الخليج العربي دائرة الاهتمام الأكبر في الاستراتيجية الدولية لأنها أصبحت مركز الثقل في إنتاج البترول، ولما كانت الحرب قد أبرزت قوي جديدة احتلت مكانة الإمبراطوريات القديمة، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها الاتحاد السوفياتي، وقد تزعم كل منهما العالم، فيما عرف بالكتلتين الغربية والشرقية، ولم تكن منطقة الخليج بعيدة عن الصراع الدائر بين هذه القوي، واتضحت رغبة كل منهما في السيطرة على هذا الجزء الحيوي من العالم.

ولما كانت بريطانيا صاحبة النفوذ والسيادة في منطقة الخليج قد خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوي، لذلك سلمت بالزعامة إلي حليفتها القوية الولايات المتحدة الأمريكية لتتولي قيادة النفوذ الغربي في منطقة الخليج، خاصة بعد إدراكها تعاظم الاتحاد السوفياتي، واكتفت

---

[1] - كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس، ومنير البعلبكي، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1977، ص753 .

[2] - أمل إبراهيم الزياني، علاقة المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج، 1964 – 1975م، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1989م، ص114.

[3] - المصدر نفسه، ص115.

بدور الشريك الأصغر[1] لتتولي الولايات المتحدة عنها مجابهة الاتحاد السوفياتي في السيطرة على مصادر البترول في منطقة الخليج .

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني في كثير من مناطق العالم، ولما كان البترول يمثل أهمية استراتيجية لمصالح الدول الحيوية، فقد أدركت الولايات المتحدة هذه الأهمية منذ بداية القرن العشرين.

وهكذا بعد ما كانت الدول المطلة على الخليج العربي تعتمد في اقتصادها على صيد اللؤلؤ والأسماك من مياه الخليج، والرعي وبعض الزراعات في الواحات القريبة منه، لتمثل التجارة في هذه الأشياء الدخل الأساسي للسكان.[2]

أصبحت المنطقة إحدى المناطق الاستراتيجية والتي تسعي القوى الكبرى العالمية لإيجاد نفوذ لها في الدول المطلة على الخليج، والتي أصبحت كما أشرنا من أغني دول العالم.

وإذا كانت منطقة الخليج العربي تتمتع بهذه الأهمية فإن المملكة وإيران تأتيان على قائمة دول الخليج بالنسبة للنفط ، الذي لعب الدور الرئيسي، فيما تعرضت العلاقات السعودية الإيرانية من قضايا مشتركة خلال الخمسينات من القرن العشرين ، تتعلق بالبلدين وبدول الخليج العربي والصراع بين القوى العالمية حول المنطقة بداية من مسألة مناصفة أرباح البترول في المملكة وتأميمه في إيران، وحلف بغداد الذي قام ليؤمن النفوذ الأجنبي حول الخليج ثم مسألة الادعاءات الإيرانية في البحرين ، إلي إنشاء منظمة للدول المنتجة للنفط، وكلها قضايا أدت فيها العلاقات السعودية الإيرانية دورها وتركت آثارها على بقية دول الخليج.

- **المملكة العربية السعودية ومناصفة أرباح البترول:**

ترجع بداية اكتشاف البترول في العالم إلي القرن التاسع عشر حين تم اكتشاف أول بئر بترول في ألمانيا سنة1858م[3] أما بداية اكتشاف البترول في منطقة الخليج فقد جاءت حين أعطت إيران أول امتياز للتنقيب عن النفط عام 1901م للبريطاني "وليم توكس دارس"، وكان أول ظهور للبترول في منطقة شوستار بالقرب من الحمرة في إقليم عربستان شمال الخليج ، وعلى أثره تأسست شركة الزيت الإنجليزية الفارسية (الإيرانية فيما بعد) التي تولت شؤون البترول في إيران حيث توالت الاكتشافات البترولية الهائلة[4].

أما اكتشاف البترول في المملكة فقد بدأ مبكراً في أراضيها هي الأخرى وكانت أول الدول الخليجية التي بادرت بالبحث عن البترول، ومنحت أول امتياز للتنقيب في منطقة الإحساء شرق الجزيرة للبريطاني فرانك هولمز عام 1923م.[5]

ولما كانت البوادر الأولي للبحث عن النفط في هذه المنطقة غير مشجعة فقد تم التوقف عن التنقيب في هذه الفترة[6] والتي شهدت انشغال الملك عبدالعزيز بأمور تأسيس الدولة ، إلي أن استطاعت شركة (ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا) في أول تدخل للشركات الأمريكية في الخليج

---

[1] - عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 – 1947م، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، 1981م، ص321 .

[2] - أنطوان تسيشكا، الصراع على البترول، بإعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة: د. عبدالوهاب عبدالعزيز، تقديم د. راشد البراوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص15.

[3] - انطوان تسيشكا، المصدر السابق، ص18.

[4] - ظافر محمد العجمي، أمن الخليج، تطوره وإشكالياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص57 .

[5]- Philby, j. Arabian Jubilee, "Rabeit Hafaltn" lonan, 1952, P. 59 .

[6] - أمل ابراهيم الزياني، المصدر السابق، ص28 .

الحصول على امتياز التنقيب في البحرين سنة 1922م، ونظراً للمعارضة البريطانية غيرت اسمها إلي شركة نفط البحرين (بابكو) (BAPCO) ونجحت في اكتشاف أول حقل للبترول في شرق الجزيرة في منطقة عوالي في مايو سنة 1932م ، ليجعل من البحرين أول إمارة عربية يكتشف فيها البترول[1] وهو ما شجع الملك عبدالعزيز لتجديد محاولات البحث عن البترول في أراضيه.

بدأت المباحث السعودية مع الشركات الأجنبية للبحث عن البترول في الأراضي السعودية، وقد جرت المحاولات مع الشركات البريطانية في أول الأمر وذلك أثناء زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي إلي لندن في مايو سنة 1932م ولكن لم يجد لدي المسئولين البريطانيين والشركات البريطانية الاستعداد للعمل في البحث عن البترول في بلاده في تلك الفترة[2] فبدأت الاتصالات السعودية مع الشركات الآخرى، وتلقي الملك عبدالعزيز عرضاً من شركة (ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا) الأمريكية وجاء عرض من شركة نفط العراق، وعادت الشركات البريطانية مرة أخرى لتحاول الاتصال بالملك عبدالعزيز للحصول على امتياز التنقيب عن البترول في الإحساء[3] ولكن الملك فضل الاتفاق مع الشركات الأمريكية ، وكان هدفه من وراء ذلك توسيع دائرة المنافسة الدولية للتغلب على السيطرة البريطانية المستحكمة في الوطن العربي بجانب ملاحظته لوجود الرغبة الصادقة لدي الشركات الأمريكية للعمل في بلاده[4].

ولهذا وقعت المملكة اتفاقاً مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية في 2 مايو سنة 1932م والتي انضمت إليها شركة تكساس وأعلن تأسيس شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) لتبدأ العمل في البحث عن البترول في المنطقة الشرقية للملكة في واحد من أكبر الامتيازات النفطية في العالم.[5]

وبعد ثلاث سنوات من التنقيب ظهرت أولى بشائر إنتاج البترول في المنطقة الشرقية للأراضي السعودية بالقرب من الدمام عام 1936م، وفي الأول من مايو سنة 1939م أفتتح الملك عبدالعزيز آل سعود أول خط أنابيب لنقل البترول السعودي إلى العالم، ليبدأ رحلة تصديره والتي جعلت السعودية من أهم دول العالم.[6]

أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية 1939–1945م توقفت عمليات تصدير البترول من المملكة وإيران وباقي دول الخليج العربي الأخرى، التي ظهر فيها البترول كالبحرين وقطر والكويت التي بدأت الامتيازات بها شركة نفط الكويت في ديسمبر سنة 1934م.[7]

في أعقاب الحرب العالمية الثانية استأنفت الشركات صاحبة الامتيازات البترولية عملها على نطاق واسع في دول الخليج، واستأثرت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها ببترول المملكة، بينما استمرت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية في إيران، وبدأت الاكتشافات البترولية تزداد والذي أقبلت عليه الدول الصناعية بعد أن وضعت الحرب أوزارها واتضح لدى الدول المنتجة مدي العائد الكبير الذي تستفيد منه الشركات الأجنبية، فأخذت هذه الدول تتطلع إلي مراجعة

---

[1] - محمد حسن العيد رواس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين شمس للبحث والدراسات الإنسانية، القاهرة، 1966م، ص326.

[2] - خيرالدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، دار العلم للملايين، بيروت، 1970م، جـ1، ص692.

[3] - عبدالعزيز عبدالغني، المصدر السابق، ص309.

[4]- Hamilton, CH, Ameica And Oifin The Middle Esal, Fosangals, 1962. P. 148 .

[5] - نسبون لي جريسون ، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة: سعد هجرس، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1991م، ص16 .

[6] - محمد حسن العيدراوس ، المصدر السابق، ص339 .

[7] - بدر الدين الخصوصي ، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي، ذات السلاسل، الكويت، 1978م، ص323 .

عقود الامتيازات حتي تتناسب مع المتغيرات الجديدة التي اتضحت مع مزيد من الطلب على البترول بعد الحرب.[1]

كانت البداية في المملكة حيث لعبت علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الامريكية دوراً أساسياً في تحقيق السياسة السعودية، اتضح ذلك حينما بدأت المفاوضات بين الحكومة السعودية وشركة أرمكو حيث تقدمت الحكومة بطلب إلى الشركة لتعديل اتفاق الامتياز بما يحقق مناصفة أرباح البترول، وبدأت الشركة مترددة في قبول مبدأ المشاركة في الأرباح التي تقدمت به الحكومة السعودية[2].

ولكن أمام ضغط الملك عبدالعزيز آل سعود على الولايات المتحدة وافقت على قبول مبدأ مناصفة الأرباح مع الحكومة السعودية، وتم ذلك بعد مفاوضات طويلة، أصدرت المملكة مرسوماً ملكياً أعلنت فيه بدء العمل بمبدأ مناصفة الأرباح في 30 ديسمبر سنة 1950م.[3]

وبدأت في هذا الاتفاق مباشرة حيث ارتفعت الإيرادات النفطية في المملكة، واستطاعت أن تكون أول الدول الخليجية التي تطبق مبدأ مناصفة أرباح البترول مع الشركات الأجنبية ، وكان لنجاح الحكومة السعودية في تطبيق هذا المبدأ، أكثر الحصص التي حصلت عليها سخاءً حتى ذلك الحين أي دولة منتجة للنفط في المنطقة[4] فيما يعتبر خطوة هامة على طريق بداية سيطرة الدولة على مواردها ، لأنه كان بمثابة قفزة نوعية لاتفاقيات النفط القديمة ، ونقلت اتفاقيات البترول من طور الامتيازات الممنوحة لشركات أجنبية إلي مشاركة الدولة في أرباح هذه الامتيازات.[5]

بدأت دول الخليج التي تصدر البترول تحذو حذو المملكة، فطبقت الكويت مبدأ المناصفة عام 1951م، وقطر والبحرين والعراق عام 1952م وبالتالي استفادت هذه الدول من التجربة السعودية وقفز دخلها إلي أرقام كبيرة.[6]

هكذا تصدرت المملكة دول الخليج في تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، وكان نجاح هذه السياسة سبباً في استفادة دول الخليج بالعائد المالي الكبير، وفي تشجيع إيران على البحث عن طريق السيطرة على إنتاجها من النفط الهائل في أراضيها.

- **ثورة مصدق وتأميم البترول الإيراني سنة 1951م:**

كان تحقيق مبدأ مناصفة أرباح البترول من جانب المملكة العربية السعودية ثورة على اتفاقيات البترول السابقة، ليس بالنسبة للمملكة فقط، بل لكل البلاد المنتجة للبترول في الشرق الأوسط، وكان أحد الأسباب الأساسية التي تطلعت إليها إيران للسيطرة على بترولها، وذلك بتأميم كامل للبترول مما أدي إلي أزمة صناعة البترول الإيراني.[7]

ترجع بداية الأزمة بين الحكومة الإيرانية وشركة البترول الأنجلو إيرانية صاحبة الامتياز البترولي في إيران، إلى طلب لجنة من البرلمان الإيراني برئاسة الدكتور/ محمد مصدق (1882-1967) الذي كان يشغل بعض المناصب الوزارية في حكومة الشاه ويرأس الجبهة الوطنية في

---

1 - المصدر نفسه، ص 329.
2 - بنسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص88 .
3 - محمد فؤاد شكري وآخرون، نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص499 .
4 - بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص29 .
5 - بدرالدين الخصوصي، المصدر السابق، ص330 .
6 - أمل ابراهيم الزياني ، المصدر السابق، ص30 .
7 - أحمد عسه، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، 1972م، ص339 .

البرلمان، والتي تشكلت في البداية لمواجهة تجاوزات الشاه محمد رضا بهلوي (1919-1980) وحاشيته، ومعارضة الوجود البريطاني، وكانت تضم الوطنيين والعلماء والتقدميين والمثقفين ودعاة الإصلاح في البلاد.[1]

لقد طالبت هذه اللجنة في البداية برفع نصيب إيران من أرباح البترول ولكنها ما لبثت أن أطلقت دعوة تأميم صناعة البترول في إيران وهي الدعوة التي لاقت تأييداً شعبياً كبيراً، حيث كان الشعب الإيراني يعاني من الأزمات الداخلية التي ألمت به خلال سنوات الحرب العالمية الثانية خاصة في النواحي الاقتصادية.[2]

وعقب قرار الملك عبدالعزيز آل سعود الذي أعلنه في 30 ديسمبر سنة 1950م عن توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح بين المملكة والشركات البترولية العاملة في أراضيها[3] قررت الحكومة الإيرانية أن تحذو حذوها، وبدأت في فبراير 1951م مفاوضاتها مع الشركة (الأنجلو إيرانية للبترول) من أجل تعديل شروط امتياز البترول الإيراني[4] .

ولكن يبدو أن هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء بسبب تمسك الشركة بعدم الموافقة، والذي أدي إلي تصعيد التشدد الإيراني ومزيد من الدعم الشعبي الكبير لمبدأ تأميم البترول، والذي اتضحت صورته في اغتيال رئيس الوزراء الإيراني علي رازمارا (1901-1951) المفاوض للبريطانيين في 7 مارس 1951م، وهو الأمر الذي أدي إلي تنازل خليفته حسين أوُلا (1882-1964) عن رئاسة الوزراء، وفي ذروة الأزمة لم يجد البرلمان الإيراني لتحقيق الطموحات الشعبية سوي الدكتور / محمد مصدق لتعيينه رئيساً للوزراء.[5]

كانت صورة مصدق قد تبلورت كرمز للحركة الوطنية في إيران، ولم يكن يرغب في تولي رئاسة الوزراء، لولا هذه العوامل والظروف الطارئة التي وضعته في السلطة، حيث أصدر البرلمان الإيراني في 19 أبريل سنة 1951م قرار تولية محمد مصدق رئاسة الوزراء فكانت بداية ما يعرف بثورة مصدق، لأنه عقب تشكيل الوزارة أصدر قانون تأميم البترول الإيراني في 30 أبريل سنة 1957م والذي وافق عليه البرلمان، مما دعي الشاه للموافقة عليه هو الأخر في الأول من مايو سنة 1951م.[6]

في أعقاب صدور قانون التأميم بدأت المواجهة بين الحكومة ممثلة في مصدق وبين شركة البترول الأنجلو الإيرانية وبدأ مصدق متحدياً الإنجليز والشاه معاً، مما جعل كلاً من الفريقين يسير في اتجاه مضاد للآخر، حيث لم تلبث الحكومة البريطانية أن ردت على قانون التأميم بحصار الموانئ الإيرانية ومنع الدول والشركات الأجنبية من شراء البترول الإيراني.[7]

قامت بريطانيا برفع دعوى ضد إيران في محكمة العدل الدولية في 26 مايو 1951م، وأصدرت حكمها في 5 يوليو بعودة الشركة الإنجليزية لإنتاج البترول، وفي سبتمبر 1951م

---

[1] - لبيب عبدالساتر ، قصة الخليج، وتفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجالي، بيروت، 1989م، ص121 .
[2] - عبدالسلام عبدالعزيز فهمي، الاحتكارات الدولية لسياسة طهران البترولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 281، القاهرة، 1972م، ص163 .
[3] - جمال زكريا قاسم، العلاقات الايرانية السعودية ودول الخليج في عهد الاسرة البهلوية، ضمن ابحاث العلاقات العربية الايرانية، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 139.
[4] - محمود شاكر، إيران، المكتب الإسلامي، القاهرة، 1979م، ص61 .
[5] - جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ودول الخليج ما بعد الاستقلال والازمة الكويتية 1971-1991، دار الفكر العربي، القاهرة، 1974، ص ص 139-140.
[6] - حسن محمد جوهر ، إيران، دار المعارف، القاهرة، 1961م، ص64 .
[7] - جمال زكريا قاسم ، الخليج، ص119 .

عُرض النزاع على الأمم المتحدة أيضاً، واستمر الضغط البريطاني على إيران إلي أن وصل الأمر إلي قطع العلاقات بين الدولتين، عام 1952م.[1]

أدت السياسة البريطانية ضد إيران مع وإحكام السفن البريطانية، لحصار الموانئ إلي انهيار سوق البترول في إيران، وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي بسرعة أواخر 1952م، وقد جاء في تقرير أمريكي أنه إذا استمر الوضع بهذه الحالة قد يفقد العالم الحر إيران، مما يهدد الأمن القومي الأمريكي[2].

كانت الولايات المتحدة لم تعلق معارضتها للتأميم خشية نفوذها السياسي في إيران أو سقوطها تحت التأثير السوفياتي فإنها رأت والحالة الداخلية على هذا التدهور، أن تتدخل لإجراء مفاوضات سلمية بين إيران وبريطانيا في أواخر 1952م انتهت إلي الاقتراب من التسوية، إلا أن مصدق كان يغير مطالبه باستمرار كلما أقترب الحل، ولذلك قررت الحكومة البريطانية في فبراير 1953م، قطع المحادثات وترك مصدق يعالج الموقف وحده[3].

لقد جاء رد مصدق مختلفاً هذه المرة، فقد قام على أثر قطع المباحثات بشن حملة ضد الشاه والأسرة المالكة والنظام ، وترتب على ذلك نشوب خلاف كبير بين الشاه ومصدق وأنصار كل منهما، لم يحسمه إلا إقناع الزعيم البريطاني السير ونستون تشرشل (1874-1965) للولايات المتحدة بضرورة تأييد الموقف البريطاني لإنهاء الأزمة مع إيران[4].

بعد المحاولات السابقة ، وجدت الولايات المتحدة الامريكية فرصة لتعزيز مصالحها في الخليج خاصة وأنها، كانت تخشى حدوث انهيار داخلي في إيران في صيف 1953م ، مما قد يجعل منها منطقة كوارث كما قال الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور (1890-1969) لرئيس الوزراء البريطاني تشرشل ، لأنه في هذه الفترة تضاءلت شعبية مصدق بسبب التدهور الاقتصادي وعدم تحقيقه لوعوده السابقة، فضلاً عن قيامه بتطبيق إجراءات صارمة على البلاد ، فظهر للإدارة الأمريكية أن تدبر انقلاب داخلي في إيران وهو الطريق الأيسر للتخلص من هذه المشاكل بعيداً عن مخاطر التدخل العسكري[5].

كان الإعداد لنهاية الأزمة الإيرانية التي أوجدها مصدق قد بدأ منذ منتصف عام 1953م، حيث قامت المخابرات الأمريكية مع نهاية الصيف بالاتفاق مع الشاه على مغادرة البلاد بحجة القيام بزيارة إلي روما بطريق بغداد في 15 أغسطس 1953م، وقبل رحيل الشاه كلف الجنرال زاهدي بإدارة البلاد، وفي الموعد المحدد غادر الشاه إيران، وقام الجنرال زاهدي حسب خطة المخابرات الأمريكية في 19 أغسطس، بقيادة الانقلاب الذى أطاح بمصدق وثورته، وأعاد الشاه إلي قصره في طهران.[6]

هكذا لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيسي في القضاء على حركة مصدق واستعادة الشاه لسلطته، وبدأت الحكومة الإيرانية برئاسة الجنرال فضل الله زاهدي (1897-1963) في تسوية

---

[1] - عبدالسلام عبدالعزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي، القاهرة، 1973، ص132- 134 .
[2] - حسن محمد جوهر، المصدر السابق، ص65 .
[3] - جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي، ص 119.
[4] - حسن محمد جوهر، المصدر السابق، ص69 .
[5] - عبدالسلام عبدالعزيز فهمي، المصدر السابق، ص195 .
[6] - محمد حسن راوس، العلاقات العربية الإيرانية، 1921–1971، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985م، ص336 .

الأزمة التي أوجدها مصدق، فأعاد العلاقات مع بريطانيا وبدأ في حل مسألة الاحتكارات البترولية عن طريق الوساطة الأمريكية بين بريطانيا وإيران في أوائل 1954م.[1]

وأسفرت المفاوضات الثلاثية بين الولايات المتحدة وإيران وبريطانيا عن توقيع اتفاق في أغسطس 1954م بين الحكومة الإيرانية ومجموعة من الشركات البترولية الأجنبية، لعدة دول أطلق عليها اسم مجموعة (الكنسو ريتوم) وتتكون من ثمان شركات، خمس منها أمريكية، وثلاث لكل من بريطانيا وفرنسا وهولندا، مما يؤكد أن المصالح الأمريكية قد استطاعت الوصول إلي الميدان الاقتصادي الإيراني عبر بريطانيا، كما سبق وأن جاءت إليها سياسياً عبر الاتحاد السوفياتي لتحكم قبضتها على إيران.[2]

بهذا الاتفاق انتهت أزمة تأميم البترول الإيراني التي قادها الدكتور / مصدق بداية من أبريل 1951م وحتى أغسطس 1953م، وهي الفترة التي تمثل حدثاً مهماً في تاريخ إيران والمنطقة، وانتهت بفشل مصدق في تحقيق هدفه الذي كان يرمي إلى السيطرة الإيرانية الكاملة على البترول[3].

لعل فشل مصدق يرجع إلي اعتقاده بأنه يستطيع فرض ما يريد على بريطانيا ، معتمداً على أنه جاء باختيار البرلمان بعد فترة صراع طويلة بين القوى الإيرانية والاستعمار البريطاني، ونسي أن بريطانيا لم تكن لتسلم له في نفوذها في إيران لأنه سينعكس على بقية دول الخليج ، وأن مصدق لم يستغل التأييد الأمريكي له في البداية، وأخذ يساوم الأمريكان معتمداً على حزب (ثورة) الشيوعي ورجال الدين وهو الأمر الذي أفزع الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة حين أراد مصدق تغيير النظام السياسي وهو ما لم تكن توافق عليه الولايات المتحدة خشية انتقاله إلى دون الخليج[4].

وبالتالي انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة وقامت بالقضاء على حركة مصدق وأنهاء الأزمة لصالحها ، حيث أصبحت صاحبة النفوذ القوى في إيران ، في الوقت الذي تطورت فيه علاقاتها بالسعودية ووقعت معها اتفاقية للدفاع في 18 يونيو 1951م ، تبدو كرد فعل للأحداث الإيرانية، ولكن المملكة استفادت بموجبها من المساعدات الدفاعية الأمريكية كأول دولة عربية تتلقى هذه المساعدات[5] وهي امتداد للدعم الأمريكي للمملكة العربية السعودية الذي بلغ ذروته في هذه المرحلة الهامة التي يمر بها الخليج العربي ، بدخول المملكة ضمن قانون الأمن المتبادل وذلك عقب لقاء الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود (1906-1975) وزير الخارجية السعودية مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور في مارس 1953م[6] ولعل في هذا استمرارٌ للالتزام الأمريكي بالدفاع عن المملكة ومساندتها منذ اتضحت أهميتها الحيوية للمصالح الأمريكية.[7]

يلاحظ أن الدعم العسكري الأمريكي للمملكة في تلك الفترة جاء خلال تطور أحداث ثورة مصدق التي تعيشها إيران، مما يؤكد مدي التأثير المتبادل للأحداث بين الدولتين وانعكاسها، على منطقة الخليج، ولقد كان رد الفعل العربي على ثورة مصدق في إيران مؤيداً للثورة في البداية، ويرجع ذلك إلي الرغبة في الوقوف ضد السياسة البريطانية التي يعاني منها العرب، بداية من

---

1 - عبدالسلام عبدالعزيز فهمي ، العلاقات، ص135 .
2 - عبدالسلام عبدالعزيز فهمي ، المصدر نفسه، ص135 .
3 - محمود شاكر ، المصدر السابق، ص62 .
4- محمد حسن العيد رواس، العلاقات، ص 336.
5 - بنسون لي جرسيون ، المصدر السابق، ص88 .
6 - محمد حسنين هيكل ، الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988م، جـ1، ص298 .
7 - ظافر العجمي ، المصدر السابق، ص292 .

المملكة العربية السعودية حيث مشاكل حدودها الشرقية مع الإمارات التي تدعمها بريطانيا إلي جانب مصر ومسألة الجلاء البريطاني عن أراضيها.[1]

ولكن يبدو أن التأييد العربي الحقيقي كان نابعاً من إعلان حكومة مصدق في يونيو 1951م أنها لن تعترف بإسرائيل[2] وكان هذا داعياً إلي تحسين العلاقات العربية الإيرانية خلال 1951م، حيث شهدت العلاقات السعودية الإيرانية تطوراً هاماً في تلك الفترة والتي تم فيها إعادة العلاقات بين البلدين ، وتبادل السفارات بصفة رسمية في نفس العام لأول مرة منذ بدء العلاقات بعد أن كانت متوقفة منذ 1943م[3].

استمرت تلك الحالة قليلاً إذ ما لبثت حكومة مصدق أن أعلنت عن موقفها من إمارة البحرين مما أعاد التوتر في العلاقات العربية الإيرانية وذلك حين أعلنت أن قرار تأميم البترول الإيراني يسرى على الشركات العاملة في البحرين، وكان لهذا القرار تأثير سلبي على علاقة مصدق بالولايات المتحدة الأمريكية [4].

أكد موقف حكومة مصدق تجاه البحرين أن الادعاءات الإيرانية في الخليج ليست مرتبطة بالشاه، ولكنها سياسة جميع الحكومات والأحزاب والهيئات الإيرانية [5].

ومما ساعد على زيادة التوتر في العلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة والعلاقات السعودية الإيرانية بصفة خاصة، أن حكومة مصدق اعتبرت زيادة إنتاج الشركات البترولية العاملة في المملكة والكويت، سبباً في إفشال سياسة التأميم، التي قام بها، وحملت الدولتين تبعية هذا الفشل[6] مما انعكس سلباً على علاقتها بالبلدين ، وعادت العلاقات السعودية الإيرانية شبه متوقفة مرة أخرى، وكانت الدول العربية الواقعة في منطقة الخليج تراقب تطورات الموقف في إيران والتطورات البترولية في المنطقة ، حتى انتهت التجربة الإيرانية[7].

وهكذا كان البترول هو المحرك الرئيسي للأحداث التي مرت بإيران، والذي شاركت فيه المملكة بشكل غير مباشر، عندما نجحت في تطبيق مبدأ مناصفة أرباح البترول مع الشركات البترولية العاملة في أراضيها، وأرادت إيران أن تلحق بها وتسيطر على مواردها البترولية فكان فشل مصدق في تأميم البترول الإيراني، ولعل ذلك كان حدثاً هاماً في تاريخ منطقة الخليج انطلقت منه دول الخليج العربي، لتبدأ في مواجهة مرحلة أخرى من مراحل التنافس والصراع حول منطقة الخليج الغنية بالبترول.

- **موقف السعودية وإيران من حلف بغداد** سنة 1955م:

قبل تسوية أزمة البترول في إيران كان الإعداد قد بدأ لقيام حلف حول منطقة البترول، فعلي الرّغم من أن فترة حكم مصدق أضعفت النفوذ البريطاني في إيران وحل مكانه النفوذ الأمريكي، إلا أنه لم يكن هناك تنافس أمريكي بريطاني في المنطقة، بل تعاون في إطار المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشرقي، ومن خلال حرص الولايات المتحدة على تطبيق سياسة الاحتواء لتأمين المناطق الحيوية القريبة من المعسكر الشيوعي، وحيث أنها أحست بمدي القلق

---

1 - أمل إبراهيم الزياني، المصدر السابق، ص115 .
2 - محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق، ص449 .
3 - أمل ابراهيم الزياني ، المصدر السابق، ص113- 116 .
4 - محمد حسن العيد اروس ، تاريخ الخليج العربي، ص337 .
5 - نوره محمد صقر القاسمي ، الوجود الفارسي في الخليج 1921 – 1971م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990م، ص319 .
6 - جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج، ص140 .
7 - نوره محمد صقر القاسمي، المصدر السابق، ص ص 319-320.

الذي تشعر به الدول القريبة من الاتحاد السوفياتي[1] فبدأت بتطبيق هذه السياسة على الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفياتي حول منطقة الخليج، وكانت البداية توقيع معاهدة للدفاع المشترك بين تركيا وباكستان في 21 ابريل 1954م.[2]

أضحى العام 1954م بدايات الترتيبات لتوجيه الدعوة للعراق وإيران لتوقيع معاهدات مماثلة، ولما كانت الولايات المتحدة ترتبط بباكستان بمعاهدة دفاعية، فقد عملت على توقيع اتفاق عسكري مماثل مع العراق[3].

وتركت لبريطانيا التحرك بين دول المنطقة لإقامة الأحلاف بينها، ولما كان مركز بريطانيا قوياً في العراق فقد بدأت بإجراء الترتيبات لإقامة تحالف في المنطقة يبدأ من بغداد، التي كان لديها استعداد قوي بزعامة نوري السعيد (1888-1958) رئيس وزرائها لإقامة هذا التحالف فبادر بعقد اتفاقية للدفاع مع تركيا ووقعها عدنان مندريس (1899-1961) رئيس الوزراء التركي في بغداد يوم 24 فبراير 1955م[4] ورأت بريطانيا في سرعة الانضمام إليها وتعويضها عن تجديد معاهدة 1930م مع العراق ولهذا انضمت للاتفاقية العراقية التركية في 4 ابريل 1955م[5].

بدأ حلف بغداد من العراق وتركيا وبريطانيا، وبدأت هذه الدول في الاجتماعات وتشكيل لجان الحلف الذي اتضح أنه يدين بجزء كبير في تكوينه إلي جهود العراق[6] التي بدأت تدعو دول المنطقة للاشتراك فيه ، ولما كانت هناك اتفاقية دفاعية بين تركيا وباكستان ، فقد أقنعت دول الحلف باكستان بالانضمام إليهم، وفي 23 سبتمبر 1955م أعلنت باكستان الانضمام إلي الحلف[7].

أما بالنسبة لانضمام إيران إلى حلف بغداد، فقد تأخر ويرجح ذلك إلي مخلفات ثورة مصدق التي مازالت تعاني منها، وخوفها من الهجوم العربي عليها[8] ولكن في صيف 1955م طلبت إيران أسلحة من الولايات المتحدة، والتي بدلاً من موافقتها على إعطائها الأسلحة ألمحت إلى إيران بالانضمام إلى الحلف واقتنع الشاه أنه من مصلحة بلاده الانضمام إلى تحالف يتمتع بغطاء دولي يضمن لها حرية الحركة في الخليج[9] ووجد في الانضمام إلى الحلف أنه سيجعل إيران تستفيد من الضمانات العسكرية والاقتصادية ولهذا أعلن في 3 نوفمبر 1955م عن توجه إيران إلى حلف بغداد، وصدر في بغداد البيان الرسمي للانضمام إيران إلى الحلف[10].

وهكذا أصبح حلف بغداد يضم العراق وتركيا وباكستان وإيران مع بريطانيا، وقد اختلفت ردود الفعل على قيام الحلف فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت وراء حلف بغداد إلا أنها لم تنضم إليه صراحة وتركت زعامته إلى بريطانيا.[11]

---

1 - فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج، مكتبة فخراوي، المنامة، 1994م، ص27.
2 - ينسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص93 .
3 - صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983م، ص125 .
4 - جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أداب عين شمس، القاهرة، 1970م، ص149 .
5 - محمد جلال كشك ، ثورة يوليو الأمريكية، علاقة عبدالناصر بالمخابرات الأمريكية، القاهرة، 1988م، ص85 .
6 - بنسون لي جونسون ، المصدر السابق، ص93 .
7 - جهاد مجيد محي الدين ، المصدر السابق، ص151 .
8 - جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج، ص144 .
9 - جهاد مجيد محي الدين ، المصدر السابق، ص152 .
10 - المصدر نفسه، ص 153 .
11 - عبدالسلام عبدالعزيز فهمي ، المصدر السابق، ص123 .

أما الاتحاد السوفياتي فقد أعلن الاحتجاج الشديد على قيام حلف بغداد، خاصة بعد اتفاق الولايات المتحدة مع بريطانيا على اقتسام شؤون الدفاع عن الخليج حيث تتولي الأولي الدفاع عن شمال الخليج والثانية الدفاع عن جنوبه.[1]

أما الموقف العربي بشكل عام فقد كان ضد حلف بغداد، وتزعمت القاهرة والرياض المعارضة الشديدة للحلف، وكان موقف السعودية من الحلف معارضاً صريحاً، في وقت كانت تشهد فيه العلاقات السعودية الإيرانية فترة هدوء وتحسن بعد دعوة الشاه محمد رضا بهلوي (1926-1980) إلى تولي السلطة بعد القضاء على ثورة مصدق 1953م، ولعل هذا التحسن في العلاقات يرجع إلى أن الشاه شعر بحرج موقفه من الأحداث التي وقعت في إيران، مما دفعه إلى محاولة إيجاد روابط وثيقة بالدول المجاورة ليضمن بذلك مواقفها الايجابية في المحن التي قد يتعرض لها مستقبلاً[2] ولهذا شهدت العلاقات السعودية الإيرانية بعض التطور في الفترة التي أعقبت سقوط حكومة مصدق وعودة الشاه إلى السيطرة على الحكم في إيران.

استشعرت المملكة بنذر العاصفة القادمة، وكانت أول من تحرك على النطاق العربي وقادت حملة ضد تكوين حلف بغداد أمام الرأي العام العربي[3] وبدأت الدبلوماسية السعودية مبكراً منذ توقيع الاتفاقية الدفاعية بين باكستان وتركيا في أبريل 1954م، حين تلقى ملك السعودية عرضاً من باكستان للانضمام الى الحلف فبادر بإرسال رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر (1918-1970) في مصر يخبره بما يدور حول المنطقة ويتشاور معه لأخذ التدابير[4] .

كانت العلاقات السعودية المصرية تعيش فترة من أزهي فتراتها فقد كان التنسيق التام بين البلدين لمواجهة الحلف والوقوف ضده، ولذلك قامت السعودية ومصر بمحاولات مكثفة مع العراق لعدم انضمامه إلى الحلف، ووجهوا الدعوة لعقد اجتماع لرؤساء الحكومات، العربية في القاهرة، وهو الاجتماع الذي عقد في يناير 1955م، وحضره نوري السعيد رئيس وزراء العراق لأنه كان يري أن انضمام العراق للحلف يضمن له القوة العسكرية، ويقوي مركزه في مواجهة الدول العربية الأخرى.[5]

جاء الإعلان الرسمي لموقف المملكة على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الوفد السعودي بالقاهرة حين صرح "أن بلاده لا تؤمن بسياسة الأحلاف"[6] وفي تصريح آخر له قال "إن الحكومة السعودية لن تقف مع أية حكومة عربية تنضم إلى أي أحلاف أجنبية"[7] وفي هذا إشارة لعدم تأييد المملكة لسياسة العراق.

ومع ذلك لم يلتفت العراق إلي النداءات العربية إليه، واستمر في سياسته التي أدت في النهاية لانضمامه إلي الحلف واستمرت البلاد العربية في معاداتها لهذا الحلف[8].

في أعقاب الاتفاق العراقي التركي الذي انضمت إليه بريطانيا في أبريل سنة 1955م، وهو ما أطلق عليه حلف بغداد، وفي مرحلة التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية قام الملك

---

1 - محمد السنوسي معني ، أوجه الصراع في الخليج العربي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989م، ص51 .
2 - أمل ابراهيم الزياني ، المصدر السابق، ص115 .
3 - محمد جلال كشك ، المصدر السابق، ص427 .
4 - محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986م، ص323 .
5 - جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج، ص325 .
6 - جريدة الجمهورية ، العدد الصادر بتاريخ 22 يناير 1955م .
7 - نوره محمد صقر القاسمي ، المصدر السابق، ص326 .
8 - آمل ابراهيم الزياني ، المصدر السابق، ص119 .

سعود بن عبدالعزيز (1902-1969) بزيارة إيران، وألتقي في طهران مع الشاه محمد رضا بهلوي في أول زيارة من نوعها[1].

وعلى الرُّغم من المحاولات السعودية مع إيران لعدم انضمامها للحلف إلا أنه يبدو أن الضغط الأمريكي البريطاني كان أقوي على إيران ، في فترة كانت تستعيد فيها العلاقات الإيرانية البريطانية ثقتها بعكس العلاقات السعودية البريطانية التي وصلت إلي أدني مستوي شهدته خلال القرن العشرين، بسبب الموقف البريطاني من مشكلة واحة البريمي ، تلك المنطقة الواقعة على الحدود بين السعودية وأبوظبي وعُمان، حيث وقفت بريطانيا ضد المملكة بجانب أبوظبي وعُمان في كل المفاوضات التي تجري لحل هذه المشكلة التي رأت فيها المملكة أنها من قضايا السيادة على الأرض مثل موقف مصر من جلاء بريطانيا عن أراضيها[2].

يرجع تاريخ النزاع على منطقة واحة البريمي إلي 1949م حينما اختلفت المملكة السعودية مع بريطانيا على سيادة المملكة عليها أو مشيخة أبوظبي وسلطان مسقط والساحل العُماني والتي نصبت بريطانيا نفسها حامية لها[3].

منطقة البريمي في الجنوب الشرقي للمملكة السعودية، ومساحتها حوالي 985كم^2 تقع في منطقة واسعة تفصل الخليج العربي عن خليج عُمان، وترتبط بمدخل وادى الجزي الذي يشقه جبل الحجر ليربط ساحل الباطنة وميناء صحار بمنطقة الظاهرة، وتحتوي البريمي على ثمان قري وبعض البساتين مجتمعة على شكل مثلث يبلغ طوله تسعة كم وعرضه عند القاعدة تسعة كم، والولاء التقليدي للأهالي الذين يسكنون البريمي كان دائماً للبيت السعودي المالك، وتنبع أهمية البريمي لوفرة المياه فيها وكذلك وجود احتياطات هائلة من النفط[4] .

حلّ النزاع حول الواحة مع بريطانيا وحكومة أبوظبي سنة 1974م على اساس اتفاق تنازلت فيه السعودية عن واحة البريمي مقابل تنازل أبوظبي عن مثلث من أرض غرب أبوظبي وجنوب شرق قطر والمعروفة باسم سبخة مطي، كما تضمن الاتفاق إنشاء ممر بري إلي السعودية يربطها بنرد على الساحل الغربي لأبوظبي وبذلك أصبح للسعودية منفذٌ على الخليج شرق قطر.[5]

ولعل ذلك الصراع حول الواحة قد جعل التنسيق يصل إلي غايته في العلاقات السعودية المصرية ضد سياسة بريطانيا في المنطقة ومنها حلف بغداد، وكان موقف الملك فيصل والرئيس عبدالناصر خلال اجتماعات القاهرة أكبر دليل وتعبيراً عن وقوف البلدين ضد الحلف وبشدة[6].

وهو الموقف الذي استمر ووصل بالبلدين إلي محاولات جمع البلاد العربية، عن طريق توقيع معاهدات، واتفاقيات لربط المصالح العربية بعيداً عن سياسة التحالف، حيث شاركت المملكة في المؤتمر الذي عقد في فبراير 1955م والذي حضرته مصر وسوريا والأردن لمناهضة حلف بغداد[7] وفي شهر التالي من نفس العام انضمت المملكة إلى اتفاقية الدفاع المشترك المصري السوري[8] وفي الثامن عشر من أبريل 1955م اشتركت المملكة مع هذه الدول ومجموعة الدول

---

[1] - نورة محمد صقر القاسمي ، المصدر السابق، ص326، 327 .
[2] - دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، محفظة رقم 103 ملف رقم 756 (3/81) وثيقة بخصوص المفاوضات السعودية البريطانية بشأن البريمي .
[3] - محمد بركات ، مشكلات الحدود العربية اسبابها النفسية وآثارها السلبية، دار أطلس، القاهرة، 2005م، ص73 .
[4] - محمد بركات ، المصدر السابق، ص74 .
[5] - ظافر العجمي ، أمن الخليج، ص312 .
[6] - محمود رياض، مذكرات البحث عن السلام، الصراع في الشرق الأوسط 1948 – 1978م، دار المستقبل، القاهرة، 1985م ، ص22 .
[7] - رأفت غنيمي الشيخ ، تاريخ العرب المعاصر، عين شمس للدراسات والبحوث، القاهرة، 1996م، ص213 .
[8] - صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م، ص515 .

الأفرو آسيوية في مؤتمر باندونج الذي عقد لوضع سياسة دول عدم الانحياز ومحاربة الاستعمار وتدعيم السلام العالمي.[1]

واضح أن هذه التطورات كانت مرتبطة بتطور تشكيل حلف بغداد ودور بريطانيا وتركها في المنطقة لمحاولة ضم دول أخرى للحلف ، للرد على الدول المعادية له، وربما كان الموقف السعودي وراء التحرك البريطاني في واحة البريمي المتنازع عليها، حيث قامت القوات البريطانية في عُمان وأبوظبي بالاعتداء على أراضي الواحة في 26 اكتوبر 1955م بعد فشل مفاوضات التحكيم بين السعودية وبريطانيا نيابة عن أبوظبي وعُمان، والتي قدمت خلالها المملكة مقترحاتها في عرض للتحكيم يدعم حقها التاريخي في ملكية أراضي الواحة[2] حيث فوجئت الحكومة السعودية بقيام القوات البريطانية باحتلال واحة البريمي كلها في 27 أكتوبر 1955م الأمر الذي دعا اللجنة السياسية للجامعة العربية إلي الاجتماع يوم 19 نوفمبر 1955م وأيدت الوفود العربية مجتمعة موقف العربية السعودية وحقوقها في واحة البريمي وطالبت بحل المشكلة بالطرق السلمية والعودة إلي التحكيم الدولي، كما أرسلت مذكرة شديدة اللهجة إلي الحكومة البريطانية تطالبها بسحب قواتها من واحة البريمي وإلا ستضطر لاتخاذ التدابير اللازمة لصون مصالحها وحقوقها، بجميع الوسائل التي تمتلكها[3].

كان من التدابير التي اتخذت رفض حلف بغداد من ناحية مع استمرار التنسيق مع مصر إلي أن وصل إلى عقد معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين في أكتوبر 1955م[4] عرفت بميثاق الحلف العسكري لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه على إحدى الدولتين[5]، استمر التنسيق السعودي المصري الذي انضمت إليه سوريا ضد الحلف وكان لهذا التنسيق أثره في عدم انضمام أي دولة عربية للحلف خاصة الأردن ، بل إنه كان يعمل على ضم أكبر عدد من الدول العربية وربطها باتفاقيات تعلن مناهضة الحلف[6] .

لعل اجتماع جدة الذي عقده الملك سعود مع الرئيس عبدالناصر ودعوة الإمام أحمد إمام اليمن (1904-1962) إلى حضوره وتوقيعهم 21 إبريل 1956م على ما يعرف بميثاق أمن جدة بين الدول الثلاث يعتبر استكمالاً لمسيرة التحالفات العربية[7].

هكذا كان للموقف السعودي المناهض للحلف دورٌ مؤثرٌ في حصر نطاق الحلف دون انتشاره إلى أي من الدول العربية الأخرى، الأمر الذي ساعد على إضعاف المركز السياسي للحكومة العراقية التي كانت تحاول جذب سوريا والأردن لجانبها[8] وذلك من خلال محاولات نوري السعيد المستمرة لدعوة العديد من الدول العربية للانضمام للحلف، وبعد فشل المحاولة مع سوريا والأردن، جرت محاولة لجذب بلدان الخليج العربي، حيث قام نوري السعيد بزيارة الكويت وحاول إغراء الشيخ عبدالله السالم الصباح (1895-1965) بالفوائد التي ستعود عليه من انضمام

---

1 - محمد محمود السروجي، ثورة يوليو جذورها وأصولها التاريخية، الإسكندرية، 1965م، ص316- 318 .
2 - رأفت غنيمي الشيخ ، المصدر السابق، ص214 .
3 - محمد بركات، المصدر السابق، ص75 .
4 - وزارة الخارجية المصرية، مجموعة المعاهدات، القاهرة، 1964م، ص40 .
5 - رأفت غنيمي الشيخ ، المصدر السابق، ص215 .
6 - صلاح العقاد ، المصدر السابق، ص516 .
7 - رأفت غنيمي الشيخ، أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة سنة 1956م ومؤتمر تعز سنة 1977م، مجلة الدار ، الرياض، العدد الثاني، يناير 1981م، ص151 .
8 - جهاد مجيد محي الدين ، المصدر السابق، ص205 .

الكويت للحلف، وهو ما لم يقتنع به أمير الكويت وفشلت المحاولة العراقية ولم تنضم الكويت إلى حلف بغداد[1].

جرت محاولات لضم البحرين قام بها رئيس جمهورية تركيا، عندما قام بزيارة البحرين مع رئيس وزرائه عدنان مندريس (1899-1961) في فبراير 1955م[2] ثم المحاولة التي قام بها (سلوين لويد) (1904-1978) وزير الخارجية البريطاني عند زيارته هو الآخر للبحرين في مارس 1956م والتي قوبلت بمظاهرات عنيفة من الشعب البحريني وبالتالي فشلت محاولة ضم البحرين هي الأخرى[3].

لعل رفض الكويت الانضمام للحلف أبعدها عن الأطماع العراقية، ورفض البحرين الانضمام للحلف أبعدها عن الأطماع الإيرانية، وبالتالي لم تستفيد إيران أو العراق من تحقيق أهدافها للانضمام للحلف سوى أن علاقاتها شهدت أزهي فترات تحسنها منذ تأسيس الحلف 1955م حتى 1958م الذي شهد قيام الثورة التي أطاحت بالملكية في العراق وبحلف بغداد[4].

هكذا كان انضمام إيران للحلف بغرض الاستفادة منه لتحقيق أطماعها، بينما كان الموقف السعودي مناهضاً للحلف، فكانت العلاقات السعودية الإيرانية مستمرة خلال فترة التناقض في الموقف من حلف بغداد، ولعل الأثر السعودي كان واضحاً على دول الخليج العربي الأخرى في أنها لم تنضم إلي حلف بغداد ، كما كانت رغبة إيران والعراق ومعهم بريطانيا، التي بانضمامها خففت من حدة مواقفهما ضد الأطماع الإيرانية في الخليج ، والتي كانت تضعها وجهاً لوجه أمام إيران وهو ما يبدو قد شجع إيران لتجديد ادعاءاتها في البحرين خلال سنوات ازدهار حلف بغداد.

- **موقف السعودية من محاولة إيران ضم البحرين عام 1957م:**

البحرين جزيرة تقع في منتصف الخليج العربي تقريباً بين الشمال والجنوب، مما جعلها مركزاً هاماً للمواصلات بين الخليج والعالم الخارجي وهي تبعد عن ساحل المملكة العربية السعودية 18 كم بينما تبعد عن الساحل الإيراني 27 كم[5] وقد زاد اكتشاف البترول فيها سنة 1932م من أهميتها الاستراتيجية وبالتالي أصبحت هدفاً للمطامع الإيرانية، مما جعل البحرين تترك أهميتها الواضحة والكبيرة على العلاقات السعودية الإيرانية لموقف المملكة ضد هذه الأطماع، ولما كانت إيران لا تترك فرصة إلا وجدّدت ادعاءاتها في البحرين، فمنذ اتفاقية جدة بين السعودية وبريطانيا سنة 1927م حتي حكومة مصدق التي جدّدت الادعاءات الإيرانية في البحرين ، بل أكدت أنها ليست مرتبطة بشخص الشاه إنما هي سياسة إيرانية تقليدية[6] والبحرين تمثل عائقاً أمام استمرار التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية، ولعل ادعاء حكومة مصدق الأخير جعل جامعة الدول العربية هي الأخرى تناقش مسألة البحرين والادعاءات الإيرانية فيها لأول مرة في مجلس الجامعة المنعقد في 6 نوفمبر 1954م، والذي أصدر قراراً يؤكد على أن البحرين بلد عربي وغير خاضع لسيادة إيران ولا تربطه بها أي علاقات تبعية[7].

---

[1] - جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، ص 87.
[2] - سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961م، ص221
[3] - صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965م، ص321.
[4] - يونان لبيب رزق، العلاقات الإيرانية بمصر والعراق على عهد الأسرة البهلوية 1925 – 1979م ضمن أبحاث العلاقات العربية الإيرانية، منشور معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م .
[5] - سعيد خليل هاشم، تاريخ البحرين من الحماية إلي الاستقلال 1861 – 1971م، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة، 1974م، ص2 .
[6] - نورة محمد صقر القاسمي ، المصدر السابق، ص319 .
[7] - دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، محفظة رقم 7، ملف رقم 448/ 1037 / 285 وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ 7/ 12/ 1954م .

كانت إيران قد انضمت إلي حلف بغداد ووجدت في ذلك فرصة سانحة لتحقيق أطماعها في البحرين، مستغلة وجود بريطانيا ضمن أعضاء الحلف، فحاولت تشجيع البحرين الانضمام إلى الحلف ولكن محاولاتها فشلت كما رأينا ، وتنبهت البحرين إلي المحاولات الإيرانية وأرادت حكومتها اتخاذ الإجراءات التي تؤكد سيادتها على أراضيها، فأصدرت حكومة البحرين في 1955م تعديلاً لقانون الجنسية والذي أصدرته عام 1937م[1] أدخلت عليه شروطاً جديدة لاكتساب الجنسية البحرينية منها الإقامة لمدة عشر أعوام متتالية في البحرين، وأن يكون للشخص ملكيات غير منقولة بالبحرين ومتحدثاً للغة العربية ، وكالعادة احتجت إيران على القانون واعتبرته يمس وضع الإيرانيين في البحرين[2] وأخذت تجدد مطالبها، وتعتبرها جزءاً من الأراضي الإيرانية رغم استمرار الوجود البريطاني في البحرين[3].

عقب ذلك بدأت إيران تخطط لضم البحرين، ولما كانت تدرك أن المعارضة لها ستأتي من بريطانيا صاحبة النفوذ فيها ومن الدول العربية وعلى رأسها المملكة، فقد بدأت محاولاتها تجاه بريطانيا والمملكة.

وبالنسبة لبريطانيا كان انضمام إيران إلى جانبها في حلف بغداد عاملاً مخففاً للمواجهة بين الدولتين على الرّغم من تمسك بريطانيا باحتفاظها بالسيادة على البحرين، واتجهت إيران إلى المملكة العربية السعودية في محاولة لاحتواء الموقف السعودي لتحقيق أهدافها في الخليج، ولعل الشاه كان يدرك ذلك من وراء تقاربه مع المملكة كنظام ملكي مشابه له ومؤثر من دول الخليج[4].

من أجل إنجاح المحاولة الإيرانية توجه الشاه محمد رضا بهلوي إلى زيارة المملكة في مارس 1957م، حيث التقى بالملك سعود وكبار المسئولين السعوديين وحاول الشاه إقناعهم بفكرة إنشاء (حزب) ذي صفة إسلامية بين إيران والمملكة، على غرار حلف بغداد الذي رفضت المملكة الدخول فيه، ولم يتحقق للشاه ما أراد حيث رفضت المملكة ذلك وفشلت محادثاته مع الملك سعود[5].

جدّدت المملكة وقوفها ضد الأطماع الإيرانية في البحرين والخليج مما أدي إلي إعادة التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية بعد فترة التحسن التي شهدتها في أعقاب ثورة مصدق، ولكن التوتر هذه المرة أخذ يتصاعد خاصة بعد إقدام إيران على تصعيد ادعاءاتها في البحرين التي وصلت ذروتها في تلك المرحلة[6] حيث أنه وفي اجتماع لمجلس وزراء إيران وبحضور الشاه في 2 نوفمبر 1957م تم اتخاذ قرار يقضي بضم البحرين واعتبارها المقاطعة الرابعة عشر من المقاطعات الإيرانية[7] وتنفيذاً لهذا القرار بدأت إيران تضع البحرين ضمن الخرائط الرسمية للدولة، وأخذت صحفها تشن هجوماً على حكومة البحرين والوجود البريطاني بها، وطالبت بتمثيل نيابي وحاكم إيراني للبحرين[8].

---

1 - واصف كنعان ، عروبة البحرين، المنامة، 1988م، ص112 .
2 - جمال زكريا قاسم ، العلاقات ، ص142 .
3 - صلاح العقاد ، التيارات السياسية، ص332 .
4 - آمل إبراهيم الزياني، البحرين من 1782 – 1972م ، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في الخليج، بيروت ، 1973م، ص119 .
5 - نورة محمد صقرالقاسمي ، المصدر نفسه، ص326 .
6 - محمد السعيد عبدالمؤمن ، إيران والبحرين، بحث ضمن أبحاث الملف الإيراني، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 191، ص51 .
7 - محمد السعيد عبدالمؤمن ،المصدر نفسه، ص52 .
8 - إبراهيم خلف العبيدى ، الحركة الوطنية في البحرين 1914 – 1971م، مطبعة الأندلس، بغداد، 1976م، ص234 .

كان أول رد عربي على تصرفات إيران صادراً من المملكة حيث احتجت على إيران ونفت الادعاءات الإيرانية في البحرين، وأصدرت الحكومة السعودية بياناً أكدت فيه أن البحرين امتداد للجزيرة العربية وجزء متكامل منها، وأن شعب البحرين يرتبط بشعوب الأمة العربية[1].

وتصاعدت الحملة بين إيران والمملكة، فقد قامت الاولى بالرد على البيان السعودي ونددت بموقف المملكة، وشككت فيه بحملة مغرضة هدفها الإيقاع بين المملكة والبحرين حيث ذكرت أن الحكومة السعودية تعتبر البحرين تابعة لها، مما جعل المملكة تصدر بياناً آخر أكدت فيه أن البحرين بلد عربي مستقل تحت حكم آل خليفة ولهم حق تقرير مصيرهم بمعرفتهم وهو الموقف الذي سبق للمملكة أن اتخذته تجاه الادعاءات الإيرانية في البحرين[2].

اتخذت المملكة رداً عملياً آخر على ادعاءات إيران في البحرين حيث بدأت مفاوضات مباشرة مع حكومة البحرين لتحديد الحدود البحرية معها على اعتبار أنها دولة غير تابعة لأحد، مما دعم موقف البحرين ووجه ضربة للادعاءات الإيرانية فيها، ومن ناحية أخرى كان ترسيم الحدود عاملاً مساعداً للشركات البترولية العاملة في البحرين[3].

وحيث أن الحدود بين السعودية والبحرين ليست حدوداً أرضية ، وإنما ما بينهما هو حدود مياه الخليج الذي يفصل بينهما حوالي 23 كم من مياه، ومنطقة الحدود المتنازع عليها هي (أبو سعفة) التي يقع بها جزيرتان هما لبينة الكبرى ولبينة الصغرى ، وقد ثار النزاع حول هذه المنطقة عندما منحت حكومة البحرين عام 1941م امتيازاً لشركة نفط البحرين المحدودة للتنقيب عن البترول في أبو سعفة، لكن السعودية اعترضت بشدة على هذا الامتياز ، فتوقف التنقيب عن البترول في المنطقة[4] وبدأت المفاوضات في 1951م وانتهت في 1958م حيث تم توزيع البترول المستخرج من هذه المنطقة الحدودية مناصفة بين البحرين والسعودية وحصلت السعودية على جزيرة لبينة الكبرى والبحرين على الصغرى، وبذلك لم يعد لكل من البلدين أي مياه إقليمية في هذه المنطقة[5] وساعدت الاتفاقية على حسن علاقات الجوار الذي حتم توثيق الترابط بين البلدين[6].

كان الرد الإيراني سريعاً على الاتفاقية السعودية مع البحرين وكالعادة عند أي اتفاقية تمس البحرين ولكن هذه المرة كان عنيفاً حيث أعلنت احتجاجها الشديد على الاتفاقية، وأصدرت بياناً بأن البحرين تعتبر ولاية إيرانية تابعة لها[7] وبلغت العلاقات السعودية الإيرانية ذروة التوتر في تلك الفترة حول البحرين وبدأت الدول العربية الأخرى تتعامل بحذر مع إيران، وأعلنت جامعة الدول العربية تأييدها ومساندتها للاتفاقية السعودية مع البحرين وأرسلت الجامعة العربية بمذكرة لإيران بخصوص موضوع البحرين في مارس 1958م[8] ومن جانبها أعلنت بريطانيا مراراً أن البحرين من وجهة النظر البريطانية غير تابعة لإيران، وهي إمارة تحت الحماية البريطانية[9].

---

[1] - دار الوثائق القومية ، محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية محفظة رقم 102 ملف رقم 756/ 81/ 3/ جـ2 عن موقف السعودية من أزمة البحرين وثيقة بتاريخ 8/ 12/ 1957م .
[2] - نورة محمد صقر القاسمي ، المصدر السابق، ص328 .
[3] - واصف كنعان ، المصدر السابق، ص128 .
[4] - محمد بركات ، الحدود، ص77 .
[5] - محمد بركات ، المصدر نفسه، ص73 .
[6] - نورة محمد صقر القاسمي : المصدر السابق، ص210 .
[7] - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي، ص142 .
[8] - سعيد خليل هاشم ، المصدر السابق، ص155 .
[9] - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، ص143 .

لعل أهم المتغيرات التي حدثت في المنطقة عام 1958م قيام الوحدة بين مصر وسوريا، والثورة على الملكية في العراق، وقيادة مصر لإحياء تيار القومية العربية، الذي بدأ يمتد نحو الخليج، حيث ساعد الموقف السعودي على توقف الادعاءات الإيرانية في البحرين في تلك الفترة، وبدأ الشاه يعبر عن قلقه لمواجهة تيار القومية العربية ، وتطلع إلي مزيد من الدعم العسكري الأمريكي لبلاده لمواجهة هذا التيار، فعقد مع الولايات المتحدة اتفاقية الدفاع المشترك، في الوقت الذي نشّطت فيه المملكة السعودية اتفاقاتها العسكرية أيضاً مع الولايات المتحدة بجانب سعي الأمير فيصل لتحسين العلاقات السعودية مع مصر لاستمرار التعاون فيما بينهما[1] وظلت العلاقات السعودية الإيرانية تعاني من آثار التوتر الذي أحاط بها خلال أزمة البحرين، والتي أكدت أن أثر دول الخليج واضح على مسار هذه العلاقات، والتي لم تشهد تطوراً إلا مع بداية تعاون الدول الخليجية مجتمعة بما فيها إيران والعراق، لمواجهة الشركات البترولية والحرب معها حول أسعار البترول في نهاية الخمسينات من القرن العشرين.

- **موقف السعودية وإيران من إنشاء منظمة الأوبك سنة 1960م:**

منذ مطلع الخمسينات من القرن العشرين والبترول يمثل محور الصراع حول الخليج العربي، بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات، ولما كانت الدول الأجنبية ترعي الشركات فقد وقفت خلفها تحسباً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وقد بدأ الصراع بين الدول المنتجة والشركات منذ تطبيق مبدأ مناصفة أرباح البترول الذي بدأت به السعودية، كما أشرنا والتي حذت حذوها الدول العربية الخليجية ومنها الكويت وقطر والبحرين والعراق، أما إيران فلم تأخذ بالمناصفة في البداية بل أخذت بالتأميم الكامل عن طريق سياسة مصدق، والذي فشل في الوصول إلى تحقيق هدفه نتيجة لموقف بريطانيا والولايات المتحدة، والفرق بين التجربتين السعودية والإيرانية يتمثل في نجاح التجربة السعودية وفشل التجربة الإيرانية، والتي أدت إلى سيطرة مجموعة من الشركات العالمية على بترولها، وكان لنجاح التجربة السعودية داعياً لمواصلة البحث عن الوصول إلي الأفضل حتي جاء قرب نهاية الخمسينات حين خرجت عن مبدأ المناصفة، إلى ما هو أكبر منه، حيث نجحت السعودية في توقيع اتفاقية بترولية مع شركة يابانية عام 1957م، حصلت بمقتضاها على نسبة 56% من الأرباح[2].

كان ضمن نصوص الاتفاقية التي شاركت فيها الكويت للبحث عن البترول في المنطقة المحايدة بينهما، استعداد الشركة اليابانية التي حملت اسم (شركة البترول العربية اليابانية) إعادة النظر في نصوص الاتفاقية إذا حصلت دولة من دول الشرق الأوسط على امتيازات أفضل مما أعطته الشركة للسعودية والكويت[3].

وكان هذا الاتفاق قفزة نوعية أخرى أضافتها السياسة البترولية إلى مجال الاتفاقيات البترولية بل واستطاعت المملكة مع نهاية الخمسينات أيضاً، أن تشترك بموظفين سعوديين في مجلس إدارة شركة (أرمكو) العاملة في أراضيها، باعتبار أن المجلس هو الهيئة التنفيذية العليا التي تقرر كل ما له علاقة بالإنتاج والأسعار والتوسع والمحاسبة وتحديد الأرباح، بل واستطاعت نقل مقر مجلس إدارة الشركات البترولية من مدينة نيويورك إلي مدينة الظهران بالمملكة[4].

---

[1] - مني سحيم آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج 1945 – 1973م، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الزقازيق، 1996م، ص205 .

[2] - أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتي الثورة الإيرانية 1748–1978م، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص11 .

[3] - ميمونة خليفة الصباح، الملك عبدالعزيز آل سعود، وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دارسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 29، المجلد الثامن، جامعة الكويت، 1988م، ص108.

[4] - أمل إبراهيم الزياني ، علاقات المملكة، ص31 .

أما إيران فقد كان فشل تجربتها دافعاً إلي توقيعها الاتفاقيات مع مجموعة الشركات الأجنبية، وسريعاً ما اتضح لإيران مساوئ هذه الاتفاقيات التي انعكست على صناعة البترول الإيراني، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى إصدار قانون البترول عام 1957م الذي يقضي بمعالجة القصور في الاتفاقيات السابقة، وأبرز ما جاء في هذا القانون هو المشاركة الإيرانية في صافي الأرباح مناصفة وتكوين مجلس لإدارة شركات البترول الوطنية الإيرانية من أعداد متساوية من الإيرانيين والاجانب[1].

هكذا كانت الإجراءات التي اتخذتها المملكة وإيران في صناعة البترول من جانبيهما، كدول منتجة دائماً ما تحذو حذوهما بقية الدول الخليجية الأخرى، عاملاً لم تكن الشركات لتتركه للدول المنتجة خاصة ما يضر مصالحها ودولها المستهلكة، ولجأت الشركات الى تخفيض أسعار بترول الخليج العربي يوم 13 فبراير 1959م[2].

ولما كان هذا القرار من جانب الشركات قد اتخّذ بدون الرجوع إلي الحكومات العربية المنتجة التي تعمل بها هذه الشركات، فإن هذا القرار ترك رد فعل لدي دول الشرق الأوسط بصفة عامة، والدول المنتجة للنفط بصفة خاصة، فكان عقد مؤتمر في القاهرة سمي بالمؤتمر العربي الأول للنفط في أبريل سنة 1959م يهدف إلى الرد على الشركات البترولية وكيفية المحافظة على الثروة البترولية[3].

بدأت السعودية المبادرة في مشاورات مع فنزويلا الدولة البترولية هي الاخرى، فاتفقتا على ضرورة إنشاء منظمة للدول المنتجة للبترول حتى تستطيع الوقوف أمام الشركات مجتمعة، وأخذت المملكة على عاتقها إقناع الدول البترولية في الشرق الأوسط بهذه الفكرة، وفي بغداد اجتمعت وفود المملكة وإيران والكويت والعراق وفنزويلا، وأعلنوا في 14 سبتمبر 1960م عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول، والتي سميت منظمة الأوبك "OPEC"[4].

وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية تأخذ طريقها نحو التحسن، مما جعل كل منهما يتبادل الدور الريادي للمنظمة في مراحلها الأولي، فيما اعتبر إنشاء المنظمة أبرز الدلائل على رغبة الدول النامية في تطبيق حق السيادة على مواردها الطبيعة وكسر الاحتكار والسيطرة الأجنبية[5] كما انضم إلى المنظمة عدد كبير من الدول النامية حتي أصبحت تضم 13 عضواً[6].

قدّر لمنظمة الدول المصدرة للبترول أن تؤدي الدور الأكبر لصالح الدول المنتجة ضد الشركات، حيث عملت على توحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء والسعي إلى عودة الأسعار واستقرارها، واتفاق الشركات مع الدول المعنية فيما يخص صناعة البترول، بما يعني أن المنظمة أصبحت تحمل عبء تنظيم السياسات البترولية للدول المنتجة، وتسير بها نحو وحدة الرأي بما يعود على الدول بالفوائد[7].

هكذا يتضح مع نهاية الخمسينات مدي تأثير البترول ولعبه الدور الأكبر في علاقات منطقة الخليج العربي بصفة عامة ، حيث كان عامل ربط بين الدول الخليجية والدول الأجنبية من

---

1 - انطوان متى ، المصدر السابق، ص13، 14 .
2 - أحمد عسه ، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، 1971م، ص415 .
3 - بسنون لي جريسون ، المصدر السابق، ص111، 112 .
4 - أحمد زكي يماني ، مجلة عالم النفط، العدد 49، صادر في 26 يوليو 1969م .
5 - مني آل سحيم ، المصدر السابق، ص159 .
6 - حسين الطنطاوي ، الفيصل الإنسان والاستراتيجية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م، ص110 .
7 - محمد المغربي ، السيادة الدائمة على مصادر النفط، دراسة في الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغيير القانوني، دار الطليعة، بيروت، 1973م، ص104 .

ناحية، ومن الناحية الأخرى في العلاقات السعودية الإيرانية كان له رد الفعل ، حينما أعلنت السعودية تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات العاملة في أراضيها، والذي كان دافعاً لقيام مصدق بتأميم البترول في إيران، ولعل في قيام حلف بغداد كان البترول دافعاً استراتيجياً لقيام الحلف حول منطقة إنتاجه ، وكان اشتراك إيران فيه ومناهضة السعودية له ورفضها الاشتراك فيه، بداية للتوتر في العلاقات السعودية الإيرانية الذي بلغ ذروته مع تجدد الادعاءات الإيرانية في البحرين والتي وصلت مداها بإعلان إيران ضم البحرين والذى وقفت ضده المملكة بشدة للحفاظ على مصالحها في البحرين.

لم تخف حدة التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية إلا مع انحسار الادعاءات الإيرانية في البحرين، الذي كان مواكباً لصراع الأسعار البترولية بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية فكان اتفاق وجهة النظر السعودية الإيرانية مرة اخرى، تحت رعاية مصالحها في منظمة أوبك.

- **الخاتمة:**

- أوضح البحث أهمية العلاقات السعودية الإيرانية سواء أكانت سلبية أم إيجابية وانعكاس ذلك على بقية دول الخليج العربي الأخرى.
- أبرز البحث بداية العلاقات السعودية الإيرانية حيث يمثل عام 1926م بداية تكوين ومبايعة الملك عبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها، وهو نفس العام الذي تم فيه تتويج الشاه رضا بهلوي إمبراطوراً على إيران، وكانت سنة 1929م هي بداية العلاقات الدبلوماسية.
- يبين البحث أهمية ظهور النفط وأثره في العلاقات السعودية الإيرانية خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م والتنافس الدولي حول هذه المنطقة وبروزها كمنطقة صراع دولي.
- خلص البحث إلى موقف السعودية عند ظهور البترول بها عندما أصرت على مناصفة أرباحه مع الشركات المنتجة وقلدتها بقية الدول الخليجية المنتجة بينما عارضته إيران فأدي ذلك إلى ارتفاع الإيرادات السعودية والخليجية.
- أوضح البحث ثورة الدكتور مصدق في إيران وتأميم البترول الإيراني وموقف الغرب منه خاصة بريطانيا.
- نتج عن البحث أن البترول كان هو المحرك الأساسي للأحداث التي مرت بها كل من إيران والسعودية وبقية دول الخليج العربي.
- أوضح البحث الدور الذي أدته الدبلوماسية السعودية في قيادة المنطقة ضد حلف بغداد مما أدخلها في صراع مع بريطانيا التي خلقت لها مشكلة واحة البريمي كورقة ضغط عليها لموقفها المعارض من حلف بغداد.
- أبرز البحث المحاولات الإيرانية لضم البحرين والادعاءات بأنها ولاية إيرانية وإصرار مصدق وغيره على ذلك، وموقف السعودية من هذا الأمر لتظل البحرين وحتي الآن دولة عربية خليجية.
- يبين البحث موقف السعودية وإيران من إنشاء منظمة الأوبك سنة 1960م المصدرة للبترول لضمان السعر وكميات التصدير والدور الريادي للدولتين.
- أوضح البحث اتفاق الدولتين السعودية وإيران على مواجهة الشيوعية، ومحاربة أي امتداد لها في منطقة الخليج، وإن كانت لهما علاقات مختلفة مع الاتحاد السوفياتي.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

أولا: الوثائق:

1. دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم 103 ملف رقم 756 (3/81) وثيقة بخصوص المفاوضات السعودية البريطانية بشأن البريمي.
2. دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، محفظة رقم 7، ملف 285/1037/448، وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ 1954/12/7م.
3. دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية محفظة رقم 102 ملف رقم 3/81/756، ص2 عن موقف السعودية من أزمة البحرين وثيقة بتاريخ / 1957/12م.
4. وزارة الخارجية المصرية، مجموعة المعاهدات، القاهرة، 1964، ص 40.

ثانيا: الصحف والمجلات:

1. عبدالمؤمن، محمد السعيد، إيران والبحرين، ضمن أبحاث الملف الايراني، مجلة دراسات الشرق أوسطية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 191.
2. فهمي، عبدالسلام عبد العزيز، الاحتكارات الدولية لسياسة طهران البترولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 281، القاهرة، 1972م.
3. يماني، أحمد زكي، مجلة عالم النفط، العدد 49، 26 يونيو 1969م.
4. جريدة الجمهورية، العدد الصادر بتاريخ 22 يناير 1955م.
5. الشيخ رأفت غنيمي، أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة سنة 1956 ومؤتمر تعز سنة 1977، مجلة الدار، الرياض، العدد الثاني، يناير 1981، جامعة الكويت، 1988م.
6. الصباح، ميمونة خليفة، الملك عبدالعزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد 29، المجلد الثامن.

ثالثا: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1. القاسمي، نورة محمد صقر، الوجود الفارسي في الخليج 1921-1971، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990م.
2. محي الدين، جهاد مجيد، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب عين شمس، القاهرة، 1970م.
3. هاشم، سعيد خليل، تاريخ البحرين من الحماية الى الاستقلال 1861-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة، 1974م.
4. آل ثاني، منى سحيم، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج 1945-1973، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الزقازيق، 1996م.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

1. الخصوصي، بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1974م.
2. الريس، رياض نجيب، صراع الواحات والنفط، هجوم الخليج العربي 1968-1971 م، بيروت، 1973، ظفار، دار الريس، لندن، 1980م.
3. الزركلي، خير الدين، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، دار العلم للملايين، بيروت، 1970م.

4. الزياني، أمل ابراهيم، علاقات المملكة العربية السعودية، في النطاق الاقليمي، دراسات في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج، 1964-1975، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1989م.
5. الزياني، أمل ابراهيم، البحرين 1783-1973، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الاحداث في منطقة الخليج، بيروت، 1973م.
6. عبدالساتر، لبيب، قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، 3200 ق.م -1981، دار المجالي، بيروت، 1989م.
7. السروجي، محمد محمود، ثورة يوليو جذورها وأصولها التاريخية، الاسكندرية، 1965م.
8. الشيخ، رأفت غنيمي، تاريخ العرب المعاصر، عين شمس للدراسات والبحوث، القاهرة، 1996م.
9. الطنطاوي، حسين، الفيصل الانسان والاستراتيجية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م.
10. العبيدي، إبراهيم خلف، الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971، مطبعة الأندلس، بغداد، 1971م.
11. العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي، تطوره وأشكاله، من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م.
12. العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965م.
13. العبدرواسي، محمد حسن، العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985م.
14. العبدرواسي، محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين شمس للبحوث والدراسات الانسانية، القاهرة، 1996م.
15. المغيربي، محمد، السيادة الدائمة على مصادر النفط، دراسات في الامتيازات النفطية بالشرق الاوسط، دار الطليعة، بيروت، 1973م.
16. ابراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، السلام البريطاني في الخليج العربي 1894-1947، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، 1981م.
17. بركات، محمد، مشكلات الحدود العربية، اسباب النفسية وآثارها السلبية، دار أطلس، القاهرة،2005م.
18. بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة: نبيه فارس ومنير البعلبكي، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1997م.
19. تشيسكا، انطوان، الصراع على البترول باعتباره قوة سيطرة على العالم، ترجمة: د.عبدالوهاب عبدالعزيز، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.
20. جريسون، بنسون لي، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط، ترجمة: سعد هجرس، دار سينان القاهرة، 1991م.
21. جوهر، حسن محمد، إيران، دار المعارف، القاهرة، 1961م.
22. رزق، يونان لبيب، العلاقات الإيرانية بمصر والعراق على عهدة الأسرة البهلوية 1925-1979، ضمن أبحاث العلاقات العربية الايرانية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م.
23. رياض، محمود، مذكرات البحث عن السلام، الصراع في الشرق الاوسط 1948-1978، دار المستقبل، القاهرة، 1985م.

24. سعيد، أمين، الخليج العربي، تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ت.
25. شاكر، محمود، إيران، الكتب الإسلامي، القاهرة، 1979م.
26. شكري، محمد فؤاد وآخرون، نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.
27. شهاب فؤاد، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج، مكتبة فخراوي، المنامة، 1994م.
28. عبدالمؤمن، محمد السعيد، إيران وآفاق المستقبل، القاهرة، 1966م.
29. عسه، احمد، معجزة فوق الرمال، ج 3، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، 1972م.
30. فهمي، عبدالسلام عبدالعزيز، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي، القاهرة، 1973م.
31. قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1974م.
32. قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دول الخليج ما بعد الاستقلال وحتى الأزمة الكويتية 1971-1991، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991م.
33. قاسم، جمال زكريا، العلاقات الإيرانية السعودية ودول الخليج في عهد الاسرة البهلوية، ضمن ابحاث العلاقات العرية الإيرانية، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1993م.
34. كشك، محمد جلال، ثورة يوليو الأمريكية -علاقات عبدالناصر بالمخابرات الامريكية، القاهرة، 1988م.
35. كنعان، واصف، عروبة البحرين، المنامة، 1988م.
36. متى، انطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية 1798-1978، دار الجيل، بيروت، 1993م.
37. معنى، محمد السنوسي، أوجه الصراع في الخليج العربي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989م.
38. نوفل، سيد، الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961م.
39. هيكل، محمد حسنين، ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1966م.
40. سنوات الغليان، ج 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،1988م.

خامسا: المراجع الاجنبية:

- Hamilton, Ch, America And Oil The Midel Esat, - los Angeles, 1991 .
- Phifby, i. Arabian Tubill Rabet Halelt, London 1952 .